



صنع القرار السياسي في الكويت

واثق محمد براك

مدرس، مساعد قسم الدراسات السياسية والإستراتيجية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة
الموصل

مستخلص البحث:

ساهمت القيم والتقاليد المتوارثة للمجتمع الكويتي في رسم معالم العملية السياسية وآلية صنع القرار في الكويت، ومثل الدستور الكويتي منذ إقراره مطلع العام ١٩٦٣ منعظاً سياسياً واجتماعياً كبيراً في كيان الكويت وضعت الفرد الكويتي في نطاق مقبول من الحرية والعدالة والمواطنة الحقيقية، كما أعطى الدستور صلاحيات واسعة للبرلمان الكويتي (مجلس الأمة)، لكن بشرط أن لا تتجاوز هذه الحرية والصلاحيات مساحة الحراك والمناورات السياسية المسموح بها من قبل أمير البلاد وأقطاب الأسرة الحاكمة المتمثلين في السلطة، إن العمل الحزبي محظور في الكويت، بالمقابل أجاز الدستور حرية تكوين الجمعيات والنقابات، وقد تبلورت داخل مجلس الأمة الكويتي وخلال الممارسات البرلمانية المتعاقبة كتل سياسية لها خصوصيتها الفكرية والسياسية، كما إن هناك عوامل خارجية دولية وإقليمية أصبح لها تأثيرها شبه الثابت على القرار السياسي الكويتي المعاصر.

مقدمة:

مرت أكثر من مئة وثلاثة وتسعون عام على نشأة الكويت، تدرجت فيها نظم الحكم من مشيخة من مشايخ الجزيرة العربية إلى إمارة تابعة للدولة العثمانية، ومن ثم تبعت بريطانيا العظمى بعد انهيار الأولى، ثم نالت الكويت استقلالها عام ١٩٦١، وأصبحت الكويت عضواً في المنظمات والهيئات العربية والدولية، ولقد تطور العمل السياسي في الكويت خلال تلك



المراحل المذكورة، حيث توسع عمودياً بإنشاء تشكيلات سياسية دستورية تواكب الحدأة السياسية في المنطقة والعالم، كما توسع أفقياً بشمول كل شرائح المجتمع الكويتي بالمشاركة السياسية وبالتأثير في صناعة القرار السياسي، ولكن برغم كل مراحل التطور والتوسع السياسي فإن المتمتعن لمسيرة التاريخ السياسي للكويت يجد إن الهياكل الأساسية لصناعة القرار ثابتة وتكيف نفسها مع الانفتاح السياسي.

يهدف البحث إلى توضيح آلية صنع القرار السياسي في الكويت، وأرتكز البحث لتحقيق هذه الغاية على ثلاثة محاور، الأول استعرض نشأة وتطور العمل السياسي في الكويت، بالتوقف عند المحطات البارزة والمهمة من تاريخ الكويت والتي كان لها أثر بالغ في تحديد معالم الكيان السياسي للكويت على الصعيدين الداخلي والخارجي، أما المحور الثاني فقد وضح الأطر الدستورية لدوائر صنع القرار السياسي الفعلية في الكويت (الأمير، ولي العهد، رئيس الوزراء، مجلس الأمة)، سواء من خلال تناول الصلاحيات الدستورية أو من خلال توضيح التأثير ومساحة الحراك السياسي المتاحة للهياكل المذكورة، أما المحور الثالث فقد سلط الضوء على العوامل والمتغيرات المؤثرة على صناعة القرار السياسي الكويتي، الداخلية والخارجية، فقد استعرض هذا المحور في تناوله للمتغيرات الداخلية التيارات السياسية الفاعلة، والتجمعات المؤثرة في الساحة السياسية الكويتية، كما تم أظهار خلفية كل تيار أو تجمع منها، وفي معرض تناول المتغيرات الخارجية المؤثرة على القرار السياسي الكويتي في هذا المحور تطرق البحث إلى العوامل الدولية والتي تحددت بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، والعوامل الإقليمية التي تحددت بدول مجلس التعاون الخليجية وإيران والعراق.



١. نشأة وتطور العمل السياسي في الكويت

أن التجارب التاريخية والقيم والتقاليد المتوارثة لأي مجتمع من المجتمعات تؤثر في نوعية سلوك أفرادها، وفي علاقاتهم المتبادلة، وفي نوعية تفسيرهم للماضي وتقييمهم للحاضر ونظرتهم للمستقبل، وهذا ما يعرف بـ (المتغير التاريخي للسياسة)، وتأتي أهمية هذا المتغير في العمل السياسي من الدور الذي يلعبه في تفسير تطورات الأحداث وإدراك التأثيرات الداخلية والخارجية، وهو ما ينعكس أيضاً على سلوك صانع القرار السياسي في تعامله مع القضايا المختلفة. إن استعراضاً موجزاً لتاريخ الكويت السياسي وظهور الدولة الحديثة والوقوف عند بعض الأحداث والمواقف التي لعبت دوراً في رسم الحياة السياسية في الكويت يساعد في فهم آلية صنع القرار السياسي في هذا البلد^(١).

يبدأ التاريخ السياسي للكويت بصورة فعلية منذ نزول (العتوب) وهم فخذ من قبيلة (عنزة) العربية في هذه المنطقة الواقعة في الشمال الغربي للخليج العربي حوالي عام ١٧١٦^(٢)، وبعد أن زاد عدد سكان الكويت بمن هاجر إليها من البادية ومن البلدان المجاورة، ونشأت المشكلات وأصبحت هنالك حاجة لمن يتفرغ لمواجهتها وحلها، رأى السكان في هذا المجتمع المحلي أن يختاروا من بينهم حاكماً، وكان لـ (آل الصباح) من النفوذ والشوكة داخل العتوب، ما مكنهم من تسلم مقاليد السلطة، وذلك حين اجتمع المستوطنون في الكويت عام ١٧٥٢ على انتخاب عميد أسرة الصباح الشيخ (صباح بن جابر الصباح) (١٧٥٢-١٧٧٦)، حاكماً لهم، وهو بذلك يعد مؤسس الحكم في إمارة الكويت وقد عرف فيما بعد باسم (صباح الأول) وعندما توفي في سنة ١٧٧٦ انتقل الحكم إلى ابنه (عبدالله بن صباح الجابر الصباح) (١٧٧٦-١٨١٤) برغبة الكويتيين واختيارهم أيضاً، وغدا الحكم في أسرة الصباح يتوارثه الأرشد فالأرشد منهم^(٣).



لقد أصبح للكويت كيان سياسي واضح المعالم في فترة حكم الشيخ (مبارك الصباح) (١٨٩٦-١٩١٥) والذي عرف فيما بعد بـ (مبارك الكبير)، والذي برز بين حكام الكويت الأوائل بوصفه أول من آمن وعمل على إنشاء إمارة مستقلة بالرغم من إحاطة الكويت وقتها بجيران أقوياء^(٤)، وقد امتاز مبارك بشخصية قوية طموحة، وفي عهده دخلت الكويت في طور جديد من تاريخها، ونجح في تثبيت نظام حكمه وأعلى من شأن الكويت واسهم أسهاماً فعالاً في أحداث الجزيرة العربية، وأهم تغيير حدث في نظام الحكم في عهد مبارك هو حصر وراثته الحكم في الأرشد من أبناء الشيخ مبارك وأحفاده^(٥)، قبل تولي مبارك الحكم كان ينظر للكويت من قبل بريطانيا على أنها جزء من الإمبراطورية العثمانية لا يرقى إلى مستوى الدخول في نزاع مع العثمانيين من أجله، لكن نية روسيا القيصرية بإنشاء محطة كبرى للتزود بالفحم في الكويت والتي ترافقت مع الترويج بأن الكويت ستكون المحطة النهائية لخط السكة الحديدية (برلين-بغداد) لفتت أنظار البريطانيين لأهمية الكويت في ذلك الوقت^(٦)، وقد توافق هذا الأمر مع خشية الشيخ مبارك من أن يقوم العثمانيون بعمل عدائي ضده بسبب طموحه في الاستقلال والتوسع كما فعلوا مع حليفه ابن سعود في تلك الفترة^(٧)، فتم توقيع معاهدة ١٨٩٩ بين بريطانيا ومشیخة الكويت المتمثلة بمبارك الصباح، وقد نصت هذه المعاهدة على التزام الشيخ مبارك وحكام الكويت الذين سيلونه بعدم التفاوض على أو تخصيص أي جزء من أراضي الكويت لأي دولة أخرى بدون موافقة الحكومة البريطانية، وبالمقابل تعهدت بريطانيا بموجب هذه المعاهدة بدعم حكام الكويت وتقديم الحماية والمساعدات المختلفة للكويت طالما لم يخلوا بالتزاماتهم في هذه المعاهدة^(٨).

وبسبب الظروف الدولية التي كانت تحيط بالإمبراطورية العثمانية وعجزها العسكري عن مواجهة بريطانيا، تعامل العثمانيون مع هذه المعاهدة



بسياسة الأمر الواقع التي أفضت بالتالي إلى إبرام اتفاقية بين بريطانيا والإمبراطورية العثمانية في ٢٩ تموز/يوليو عام ١٩١٣، اعترفت فيها الأخيرة بالمعاهدة البريطانية الكويتية، وبأن الكويت إمارة مستقلة تتمتع بالحماية البريطانية يكون فيها ممثل للإمبراطورية العثمانية دون أن يكون لها أو له الحق بالتدخل في شؤون هذه الإمارة، كما تم الاتفاق على أن تتولى الشركة البريطانية مد الفرع النهائي من خط (برلين-بغداد) وهو يصل بين البصرة والكويت^(٩)، وفي نفس العام ١٩١٣ أجري أول مسح جيولوجي بالكويت قامت به بعثة البحرية الملكية البريطانية وعثرت خلاله على تسريبات سطحية نفطية وغازية بمنطقتي بحرة وبرقان، وقد أضاف هذا الاكتشاف بعداً اقتصادياً في حساب أهمية الكويت بالنسبة للقوى العظمى^(١٠)، وقد قامت بريطانيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين بتوقيع عدد كبير من معاهدات الصداقة والحماية مع حكام الكويت^(١١)، ثم جاءت الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) التي كانت من نتائجها تكريس الهيمنة والنفوذ البريطاني على منطقة الخليج العربي ومن ضمنها الكويت.

يعد تأسيس مجلس الشورى الأول في عام ١٩٢١ في عهد الشيخ (أحمد الجابر الصباح) (١٩٢١-١٩٥٠) أول محاولة لإيجاد حياة نيابية في الكويت وانتخب له (حمد الصقر) رئيساً وتشكل هذا المجلس بالتعيين وليس بالانتخاب من مجموعة من وجهاء وتجار الكويت ولذلك لم يكن فاعلاً ومؤثراً في الحياة السياسية^(١٢)، ثم تشكل المجلس التشريعي الأول عام ١٩٣٨ نتيجة انتخابات محدودة وانتخب ولي عهد الكويت آنذاك الشيخ (عبدالله السالم الصباح) (١٩٥٠-١٩٦٥) رئيساً له^(١٣)، وسار هذا المجلس بخطوات جدية للتصدي للأعباء الملقاة على عاتقه، وأول ما عمله هذا المجلس هو وضع قانون أساسي يعد أول وثيقة من نوعها في تاريخ



الكويت*، وبعد تردد وقع الأمير هذه الوثيقة في ٢ تموز ١٩٣٨ ولكن هذا المجلس أيضاً اصطدم بالحكومة وكان صداماً مسلحاً هذه المرة وقعت فيه حوادث قتل وسجن انتهت بحل المجلس^(١٤)، وتشكل المجلس التشريعي الثاني في عام ١٩٣٩ بالتعيين أيضاً من (١٤) عضو منهم (٤) من الأمراء والباقي من الأعيان^(١٥)، وجاء هذا المجلس ضعيفاً في تكوينه ومقدرته على الأداء وكان من الطبيعي أن يفشل، وأنسحب أعضائه الواحد تلو الآخر إلى أن انتهى أمر هذا المجلس^(١٦).

وبسبب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) وانشغال بريطانيا بها وبتبعاتها وهي التي لم تزل في تلك الفترة مهيمنة على مجرى الأحداث في الكويت مرت البلاد بحالة ركود سياسي لغاية عام ١٩٥٠^(١٧)، بالرغم من أن المستشارين البريطانيين كانوا باستمرار ينصحون حكام الكويت بإدخال مظاهر الديمقراطية إلى هذا البلد لمواجهة التدخلات الخارجية المحتملة من الجيران، وأن هذه النصائح كانت من العوامل المهمة التي ساعدت على إيجاد برلمان منتخب وصحافة حرة فيما بعد^(١٨).

وفي ١٩ تموز/يوليو ١٩٥٤ صدر قانون بتشكيل لجنة عليا لوضع سياسة موحدة للإصلاح الداخلي وتنظيم دوائر الحكومة، وانتهت اللجنة بإيجاد واحد وعشرين دائرة ومصحة تتولى الأمور والمرافق العامة^(١٩)، ومنذ صدور هذا القانون ولغاية العام ١٩٦١ تطور نظام الحكم على أساس أن الحاكم هو الرئيس الأعلى لجميع السلطات وكلمته الفصل في كل الشؤون وتعاونته الهيئات التالية، "المجلس الأعلى" ويتكون من (٨) أعضاء من الأسرة

(*) من أهم بنود هذه الوثيقة هي المادة الأولى التي تقيد بأن الأمة مصدر السلطات ممثلة بهيئة نوابها المنتخبين، والمادة الثانية التي ذهبت إلى أن المجلس التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية، والمادة الخامسة التي نصت على إن رئيس المجلس التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد.



الحاكمة ووظيفته أقرار القوانين والمصادقة على الأنظمة والموافقة على الميزانية وتحديد الاتجاهات المختلفة لسير الأعمال الرئيسية في الإمارة ورفع مقترحاته للأمير لكي يكون له الرأي الأخير في كل منها، و"اللجنة التنظيمية" وتتكون من (٣) من المجلس الأعلى و(٧) من رجال الكويت، ووظيفته إصلاح الجهاز الإداري وتقديم المقترحات بهذا الصدد إلى المجلس الأعلى، "الدوائر الحكومية" قبل إنشاء الوزارات الحالية وكان عددها قليل وكانت للدوائر المهمة منها مجالس منتخبة أو معينة^(٢٠).

ساد في عهد حاكم الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح (١٩٥٠-١٩٦٥) اعتقاد بأن الظروف التي عقدت فيها معاهدة ١٨٩٩ قد تغيرت لهذا شرع بالدخول في مفاوضات ومكاتبات مع الحكومة البريطانية لبناء وضع يلائم هذه التغييرات^(٢١)، واجتمعت مجموعة من العوامل والاعتبارات المحلية والإقليمية والدولية التي دفعت بالكويت إلى الإسراع في استكمال خطوات استقلالها الفعلي، فعلى المستوى المحلي ارتفعت الدعاوى الوطنية المطالبة باستقلال الكويت وإنهاء الحماية البريطانية، وعلى الصعيد الإقليمي أثرت الحركة القومية العربية ومطالبتها للدول العربية بضرورة التمرد والاستقلال وإنهاء العلاقات الخاصة بالدول الاستعمارية على الوضع في الكويت، أما في المجال الدولي فقد تدهور الوضع الدولي الخاص لبريطانيا، فلم تعد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس وتقهر مركزها في سلم توازن القوى العالمي، لذا لم تعد بريطانيا قادرة على الحفاظ على وضعها الخاص في الكويت، فدخلت دول أخرى في حالة الصراع على المنطقة وثرواتها في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (السابق)، ومن ثم جاءت المحصلة النهائية لتفاعل جميع هذه الاعتبارات في استقلال الكويت وانتهاء الحماية البريطانية عليها^(٢٢).

وتمثلت واقعة استقلال الكويت في تبادل حاكم الكويت الشيخ (عبد الله السالم الصباح) والمندوب السامي البريطاني في الخليج العربي، نيابة عن



حكومة صاحبة الجلالة السير ويليام لويس (Sir William Lewis) مذكرتين تاريخيتين شديدي الأهمية نتج عنهما مباشرة إلغاء اتفاقية عام ١٨٩٩ وإعلان استقلال الكويت التام في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦١^(٢٣)، وقبلت الكويت عضواً في الجامعة العربية في ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦١، وألغيت المديرية لتحل محلها الوزارات، وألغت أول وزارة في الكويت بعد الاستقلال برئاسة الشيخ (صباح السالم الصباح) (١٩٦٥ - ١٩٧٧) وكان ولياً للعهد وقتها، وأجريت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١ انتخابات عامة لاختيار (٢٠) عضواً لتكوين المجلس التأسيسي ليقوم بمهمة وضع دستور للبلاد^(٢٤)، وبدأت فترة انتقالية من اليوم التالي لإصدار القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢ الصادر في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢ واستمرت حتى يوم العمل بالدستور الجديد في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ الذي تحدد لإتمامه سنة واحدة^(٢٥)، وتبادلت الكويت التمثيل الدبلوماسي مع معظم دول العالم وبخاصة مع الدول العربية والدول الكبرى وانضمت إلى هيئة الأمم المتحدة في ١٤ أيار/مايو ١٩٦٣^(٢٦)، وقد أقر المجلس التأسيسي مشروع الدستور بالإجماع بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، وتم تقديم الدستور إلى أمير دولة الكويت الشيخ عبدالله السالم الصباح في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢ (كان يلقب من يحكم الكويت بحاكم الكويت وذلك حتى ١٩ تموز/يوليو ١٩٦١ حيث أصبح اللقب أمير الكويت)، وصادق الأمير على الدستور دون تغيير في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢، ونشر في جريدة الدولة الرسمية (الكويت) في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٢^(٢٧)، وتم العمل به في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٦٣.

وشهدت الكويت منذ بداية العهد الدستوري في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ ولغاية آخر انتخابات برلمانية في حزيران/يونيو ٢٠٠٩ (١٣) برلماناً منتخباً قابلها (٢٦) حكومة، وطففت على الساحة السياسية منذ ذلك الوقت عدة



أزمات خانقة أطاحت معظمها بالبرلمان المنتخب لحساب فرض هيئة الحكومة، حيث تعرض البرلمان الكويتي (مجلس الأمة) للحل (٦) في الأعوام ١٩٧٦، ١٩٨٦، ١٩٩٩، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩^(٢٨).

٢. الإطار الدستوري لصنع القرار السياسي في الكويت:-

مثل الدستور الكويتي منعطفاً سياسياً واجتماعياً كبيراً في كيان دولة الكويت، لأنه يعد قفزة تقدمية مهمة باتجاه الحياة البرلمانية، وإرساء قواعد الديمقراطية، ودخول معترك الحياة المعاصرة، ووضعت هذه الخطوة الفرد الكويتي في نطاق مقبول من الحرية والعدالة والمواطنة الحقيقية، عبر تجاوز الكثير من مفاهيم البنية القبلية التقليدية التي كانت سائدة قبل الاستقلال^(٢٩)، بالرغم من إن الدستور قد حدد واقع نظام الحكم في المادة (الرابعة)، باب (الدولة ونظام الحكم)، بأن الكويت إمارة وراثية في ذرية مبارك الصباح، وعلى ذلك، فنظام الحكم في دولة الكويت توارثي محصور بأسرة آل الصباح بالاستناد إلى المعطيات التاريخية التي جعلت من أسرة آل الصباح المؤسس الحقيقي للكيان السياسي الكويتي، وتثبيت حقيقتها التاريخية، وبخاصة شخص الشيخ مبارك الصباح الذي يعد المؤسس الفعلي للإمارة التي انتقلت الكويت في عهده من واقعها القبلي اجتماعياً، إلى وثبتها المدنية المعاصرة المتطابقة وواقع تبدل البنية الاقتصادية وتطورها والذي توج بالاستقلال والدخول في العهد الدستوري^(٣٠).

ويعد دستور دولة الكويت دستوراً مكتوباً وجامداً، لأنه اشترط لإمكانية تعديله وتنقيحه شروطاً وإجراءات خاصة أكثر شدة وتعقيداً من تلك المقررة في شأن القوانين العادية، ومن حيث أسلوب نشأته أو طريقة وضعه، فهو دستور تعاقدية بين الحاكم والشعب، وقد عمل الدستور على تحقيق التوازن بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي بالأسلوب المزدوج، فمن مظاهر النظام البرلماني أن رئيس الدولة غير مسئول وذاته مصونة ولا تمس لأنه يتولى



سلطاته من خلال وزرائه، إضافة إلى الأخذ بنظام الفصل المرن بين السلطات والتي تقيم تعاوناً فيما بينها، أما المظاهر التي تقترب من النظام الرئاسي فهي:-

أولاً: أنه لم يأخذ على نحو مطلق بقاعدة النظام البرلماني التقليدي التي توجب أن يختار الوزراء من بين أعضاء البرلمان بل أجاز اختيار الوزراء من داخل وخارج البرلمان.

ثانياً: أن تشكيل أي وزارة جديدة لا يحتاج إلى ثقة مجلس الأمة بل إلى ثقة رئيس الدولة (الأمير).

ثالثاً: عدم النص على إسقاط الوزارة كلها بقرار عدم ثقة يصدره مجلس الأمة.

رابعاً: أن مسئولية الوزارة تكون أمام رئيس الدولة (الأمير)، فرئيس مجلس الوزراء والوزراء مسئولون بالتضامن أمام الأمير.

ويتكون دستور دولة الكويت من (١٨٣) مادة ومذكرة تفسيرية، وقد قسمت تلك المواد على خمسة أبواب أساسية الأول (الدولة ونظام الحكم)، والثاني (المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي)، والثالث (الحقوق والواجبات العامة)، والرابع (السلطات)، والخامس (الأحكام العامة والأحكام المؤقتة)^(٣١)، وسيتم في الفقرات التالية من هذا المحور من البحث استعراض الهياكل المساهمة في عملية صنع القرار السياسي الكويتي ضمن الإطار الدستوري.

أ. الأمير:-

الأمير هو رئيس الدولة، وذاته مصونة لا تمس، ولقبه (حضرة صاحب السمو أمير الكويت)^(٣٢)، ويتولى الأمير السلطتين التشريعية والتنفيذية، يساعده مجلس الأمة (السلطة التشريعية) ومجلس الوزراء (السلطة التنفيذية)، كما أن المحاكم تتولى السلطة القضائية باسم الأمير، والأمير هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وهو الذي يولي الضباط ويعزلهم وفقاً للقانون



وعلى ذلك، فالأمير هو الذي يتولى سلطاته بواسطة وزرائه، وهو الذي يعين رئيس مجلس الوزراء، بعد المشاورات التقليدية، وهو الذي يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء^(٣٣). وفي غياب وجود الأحزاب في الكويت توجد للأمير سلطة واسعة في الاختيار، لا يحدها إلا ضرورة أن يكون التعيين بعد (المشاورات التقليدية) منسجماً مع حجم الكتل النيابية في البرلمان، حيث أن تشكيل الوزارة يعاد عند بدء كل فصل تشريعي لمجلس الأمة، تلك المشاورات التي لا يلتزم الأمير بنتيجتها وان كان يلتزم بإجرائها^(٣٤)، ويتخذ الأمير قراراته أيضاً عبر حضور وترأس مجلس الوزراء في بعض الأحيان عند اقتضاء الضرورة ومناقشة جدول أعماله دون التصويت على القرارات، ولا بد أن يكون لأرائه دوراً رئيسياً في توجيه القرارات لوزنه الأدبي والسياسي، وتأثير خبرته لبقائه الطويل في الحكم (سواء بصفته أميراً أو ولياً للعهد قبل ذلك)، وحياده، مما يجعله صاحب الكلمة الفصل عند اختلاف الآراء قبل التصويت على القرارات التي تحتاج إلى توقيعه حتى تكتسب الصفة الرسمية^(٣٥)، كما يعلن الأمير الأحكام العرفية في أحوال الضرورة، ويكون إعلان الحكم العرفي بمرسوم ويعرض هذا المرسوم على مجلس الأمة خلال الخمسة عشر يوماً التالية له للبت في مصير الحكم العرفي وإذا حدث ذلك في فترة حل المجلس وجب عرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له*، ويبرم الأمير

(*) في الخامس من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧ أعلن أمير الكويت الشيخ صباح الصباح (أمير الكويت من ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥ - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧) الأحكام العرفية في البلاد لمدة ثلاثة أشهر تبدأ من ١٧ حزيران/يونيو وتنتهي في ٢٥ أيلول/سبتمبر من نفس العام بسبب اندلاع الحرب العربية-الإسرائيلية حينها، وعين ولي عهده ورئيس الوزراء وقتها الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح (أمير الكويت من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ - ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) حاكماً عرفياً، وجددت هذه الأحكام في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧، ثم



المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فوراً مشفوعة بما يناسب من البيان، وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، على أن معاهدات الصلح والتحالف وحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة والخاصة والمعاهدات التي تحمل خزنة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلاً لقوانين الكويت يجب لنفاذها أن تصدر بقانون، ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدات شروطاً سرية^(٣٦).

ب. ولي العهد:-

إن الدارس المدقق للدستور الكويتي، لا بد من أن يلاحظ تلك الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها رئيس الدولة (الأمير)، وذلك لممارسة سلطاته الدستورية مدى الحياة، مرتبطة بشروط خاصة التي يجب أن تتوفر فيه، وفي حالة فقدان بعض هذه الشروط، أو فقدانه القدرة الصحية لممارسة سلطاته، فقد رسم الدستور طريقاً لانتقال ممارسة صلاحيات الأمير إلى ولي العهد، أما بصورة مؤقتة أو دائمة^(٣٧)، ويمثل ولي العهد في الكويت الشخص الثاني في السلطة واتخاذ القرار فهو الذي يرث الحكم متى شغل منصب الأمير لأي سبب كان ويعتبر مساعداً له في الحكم وله دور كبير في صنع القرار السياسي مكملاً لدور الأمير عبر التشاور والتنسيق بين الاثنين^(٣٨)، وأكثر الأمثلة وضوحاً الدور الذي لعبه الشيخ سعد العبدالله

رفعت في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٦٨. وفي الأول من شباط ١٩٩١ وفي حرب الخليج الثانية أعلن أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح الأحكام العرفية لمدة ثلاثة أشهر وعين ولي عهده ورئيس الوزراء وقتها الشيخ سعد العبدالله الصباح (أمير الكويت من ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) حاكماً عرْفياً.



الصباح (أمير الكويت من ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) عندما كان ولياً للعهد، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي عندما مثل الكويت في المفاوضات المصيرية مع العراق في جدة في الحادي والثلاثين من تموز/يوليو ١٩٩٠ والتي سبقت حرب الخليج الثانية، ورئيس الدولة (الأمير) هو الذي يعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من توليه الحكم، ويكون تعيينه بأمر أميري بناءً على تركية ومبايعة من مجلس الأمة تتم في جلسة خاصة، وبموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق يركى الأمير لولاية العهد ثلاثة على الأقل من الذرية المذكورة، فيبايع المجلس احدهم ولياً للعهد^(٣٩)، لاتوجد لولي العهد اختصاصات دستورية محددة غير النيابة عن الأمير في حالة غيابة، ومما اعتاد عليه في الكويت أن يكون ولي العهد رئيساً لمجلس الوزراء^(٤٠)، لكن في الثامن من تموز/يوليو ٢٠٠٣ قام أمير الكويت آنذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح (١٩٧٧-٢٠٠٦) بخطوة غير مسبوقة بفصل المنصبين، ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، حيث أبقى ولي العهد الشيخ سعد العبد الله الصباح (أمير الكويت من ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ - ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) بمنصبه، وكلف الشيخ صباح الأحمد الصباح (أمير الكويت منذ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦) برئاسة مجلس الوزراء، بسبب تردي وضع الشيخ سعد الصحي وعدم قدرته على إدارة شؤون مجلس الوزراء^(٤١).

وتعد خطوة فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء فرصة كبيرة لتوسيع وتطوير التجربة الديمقراطية الكويتية مستقبلاً، من خلال إمكانية تكليف شخص من غير الأسرة الحاكمة ليكون رئيساً للوزراء، وهذا الأمر لاشك سيخدم الحياة السياسية في الكويت نظراً لأن الدستور الكويتي شرع لمجلس الأمة حق استجواب بل وإسقاط الوزارة عن طريق حجب الثقة عنها، ومشكلة الكويت الأساسية التي بسببها اندلعت ستة أزمات بين الحكومة



والبرلمان انتهت بحل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة هي أن الحكومة تريد برلماناً لا يثير أزمات في وجهها، والمعارضة البرلمانية لا تكف عن المطالبة برئيس وزراء من غير الأسرة الحاكمة كي يسهل محاكمته برلمانياً بدلاً من حل البرلمان^(٤٢).

ج. مجلس الوزراء:-

لمجلس الوزراء (من الناحية الدستورية) دوراً أساسياً في رسم سياسة الدولة الداخلية والخارجية، إلا أن حرية رئيس الوزراء (وهو من الأسرة الحاكمة) في اختيار أعضاء وزارته تسمح له باختيار الأشخاص الذين يمكن التعامل معهم دون معارضة، وهو ما يكسب المجلس دوراً تنفيذياً بالدرجة الأساس طالما يتم إسناد منصب رئيس الوزراء إلى أحد أفراد الأسرة الحاكمة^(٤٣)، يعين الأمير رئيس مجلس الوزراء بعد المشاورات التقليدية ويعفيه من منصبه، كما يعين الوزراء ويعفيهم من مناصبهم بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء، ويحضر الأمير ويتأسر بعض جلسات مجلس الوزراء ذات الأهمية الخاصة بالسياسة الداخلية والخارجية، مثل ترأسه الجلسة الأولى لأي مجلس وزراء مشكل حديثاً، ويعاد تشكيل الوزارة عند بدء كل فصل تشريعي لمجلس الأمة^(٤٤).

تظهر فعالية هذا المجلس ويبرز دوره في صنع القرار السياسي الكويتي من خلال أنشطة بعض الوزارات السيادية والتي غالباً ما تسند إلى أحد أفراد الأسرة الحاكمة، فوزارة الخارجية هي المسئولة عن الشؤون السياسية الخارجية، ودورها الأساسي يكون عبر تقديمها المعلومات اللازمة لصانع القرار عن طريق سفاراتها وممثلياتها، وما تقدمه من تحليلات واقتراحات وأراء، إضافة لتمثيل الكويت ورعاية مصالحها في الخارج، وأن انتماء وزير الخارجية للأسرة الحاكمة تعطيه دوراً مشاركاً في صنع القرار السياسي



الخارجي، مما يساعد هيئات الوزارة وممثلاتها على ممارسة دورها التنفيذي في تنشيط العلاقات الدبلوماسية، كما تقوم إدارة الصحافة والثقافة في الوزارة بتوجيه النشاط الثقافي والإعلامي والدعائي لسفاراتها وفصلياتها في الخارج والترويج لسياسات الكويت، وأبرز من تولى وزارة الخارجية الكويتية الشيخ صباح الأحمد الصباح (أمير الكويت الحالي)، للفترة من الثامن والعشرين من كانون الثاني/يناير ١٩٦٣ ولغاية العشرين من نيسان/أبريل ١٩٩١ ثم تولى وزارة الخارجية فترة ثانية من الثامن عشر من تشرين الأول ١٩٩٢ ولغاية تموز/يوليو ٢٠٠٣، وطوال سنوات إشتغاله كوزير للخارجية لعب الشيخ صباح الأحمد الصباح دوراً فعالاً في السياسة الخارجية الكويتية على المستويات الإقليمية والعربي والدولي.

وتساهم وزارة النفط في صنع القرار عبر سياستها النفطية، ضمن منظمتي الأوبك والأوبك^(٤٥)، ويمارس هذا الدور وزير النفط عبر مشاركاته في مؤتمرات هاتين المنظمتين، ومع ذلك تبقى قدرة الوزير على اتخاذ القرار محدودة، لأن مواقفه في هذه المؤتمرات تكون مبنية على توجيهات مسبقة من الأمير ورئيس الوزراء تحدد له كميات الإنتاج النفطي التي تستطيع الكويت الالتزام بها ضمن السقف المحدد من المنظمات النفطية العالمية (الأوبك والأوبك)، وتبين التوجيهات المسبقة لوزير النفط الحد الأعلى من التنازلات التي يمكن أن يقدمها، وتضع له الخطوط الأساسية لمواقف الكويت في هذه المؤتمرات^(٤٦)، أن السياسة النفطية الكويتية من الأهمية بمكان إنها كانت أحد الأسباب المعلنة من قبل حكومة العراق في مطلع التسعينات لاجتياح الكويت في الثاني من آب ١٩٩٠^(٤٧).

أما وزارة الداخلية فتكاد تكون الأكثر تأثيراً وتأثيراً بالقرار السياسي، فأن سياسة هذه الوزارة السكانية والتي تخص قضايا الهجرة للكويت والإقامة ومنح الجنسية تعكس وترتبط بطبيعة علاقات حكومة الكويت الإقليمية والعربية والعالمية، ويتطور الحياة البرلمانية في الكويت تنامي دور وزارة



الداخلية الكويتية في التهيئة للانتخابات وتنظيمها وبالتالي تعرضها لحمات اتهام بالقيام بانتهاك الحقوق المدنية (الدستورية) من قبل التيارات السياسية المتنافسة والمتصارعة في الكويت، ولطالما كان وزير الداخلية هدفاً للاستجابات في مجلس الأمة، آخرها كان في الثالث والعشرين من حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، حيث سعد وزير الداخلية الكويتي الحالي الشيخ جابر الخالد الصباح إلى منصة الاستجواب في قاعة عبدالله السالم في مجلس الأمة الكويتي لتنفيذ محاور استجواب قدم بحقه من قبل كتلة (التجمع الشعبي الليبرالي البرلمانية المعارضة) عبر النائب مسلم البراك الذي ركز في المحور الأول للاستجواب على توقيع الوزير الخالد خلال فترة الانتخابات الماضية على عقد لتنفيذ إعلانات انتخابية مخالفة لقانون الأموال العامة، وقانون المناقصات الحكومية، وكذلك قانون إنشاء ديوان المحاسبة.

أما وزارة الدفاع ولمحدودية القدرات العسكرية الكويتية فأن دورها يكون عبر شخص الوزير ونشاطاته من خلال انتسابه للأسرة الحاكمة، ووجوده في مجلس الوزراء^(٤٨).

د. مجلس الأمة:-

تناول دستور دولة الكويت بالبحث موضوع السلطات العامة (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وقد نحا في خطه السياسي منحى الديمقراطية البرلمانية التي هي أساس النظام الدستوري، جامعاً في إطارها بين اتجاهي النظام السياسي الكويتي الأساسيين: البرلماني والرئاسي، ولقد حددت المادة (٥٠) من الدستور هذه الناحية بشكل جلي لا لبس فيه ولا أبهام فقالت: "يقوم نظام الحكم على أساس فصل السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي سلطة منها النزول عن كل أو بعض اختصاصها المنصوص عليه في الدستور"^(٤٩)، وأن أي قانون لا يكون نافذاً إلا إذا جمع موافقة مشتركة بين مجلس الأمة ورئيس الدولة، أي عبر توافق ممثلي



القاعدة الشعبية ورأس الهرم الحاكم، وفي ذلك تقول المادة ٧٩ من الدستور: "لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصادق عليه الأمير"^(٥٠)، إذا رأى مجلس الأمة عدم أمكان التعاون مع رئيس مجلس الوزراء، رفع الأمر إلى رئيس الدولة، وللأمير في هذه الحالة أن يعفي رئيس مجلس الوزراء ويعين وزارة جديدة، أو أن يحل مجلس الأمة^(٥١)، وكما حدث مع مجالس الأمة للأعوام ١٩٧٦ و١٩٨٦ و١٩٩٩ و٢٠٠٦ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩.

أن إنشاء الأحزاب محظور في الكويت، لكن المادة (٤٣) من الدستور أجازت حرية تكوين الجمعيات والنقابات على أسس وطنية وبوسائل سليمة مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون الخاص بهذه الجمعيات، وقد تبلورت داخل مجلس الأمة الكويتي ذي الأعضاء الخمسة والسنتين وخلال الممارسات البرلمانية المتعاقبة كتل سياسية لها خصوصيتها الفكرية والسياسية، من ابرز هذه التيارات في الوقت الحاضر:-

أولاً: الإسلاميون السنة (أخوان مسلمون - سلفيون - حركة سلفية - مستقلون): شكلوا داخل البرلمان ما يسمى بالكتلة الإسلامية وبرز نوابها وليد الطبطبائي من الحركة السلفية وحمد الدعيج من التجمع السلفي.

ثانياً: الإسلاميون الشيعة (التحالف الوطني الإسلامي - تجمع العدالة والسلام - تجمع الميثاق الوطني - حركة التوافق الوطني الإسلامية): وبرز نوابها عدنان عبد الصمد وأحمد لاري وحسين القلاف وصالح عاشور.

ثالثاً: الليبراليون: وهذه الكتلة تتكون من تجمعان، الأول هو (كتلة العمل الشعبي) التي نشأت داخل برلمان ١٩٩٩ من مجموعة من النواب الليبراليين من مختلف أطياف المجتمع الكويتي، أبرزهم احمد السعدون ومسلم البراك، والتجمع الثاني(المنبر الديمقراطي) وهو من أقدم الاتجاهات الليبرالية في الحياة السياسية الكويتية ويمثله داخل البرلمان أمينه العام عبدالله النيباري.

رابعاً: المستقلون: بقية النواب وهم مستقلون من تجمعات قبائلية وغالبا ما يميلون إلى الطرف الحكومي في اغلب القضايا ويطلق عليهم تسمية(نواب



الخدمات)^(٥٢)، مثل (عبدالله راعي الفحاء، علي الهاجري، جمال العمر، طلال العيار).

الوظيفة الأساسية لمجلس الأمة هي التشريع، لكن دوره في التأثير على القرار السياسي الكويتي على الصعيدين الداخلي والخارجي أخذ بالتنامي مع تطور الأساليب الديمقراطية للعمل السياسي في الكويت، المدعومة أصلاً بصلاحيات واسعة للمجلس نص عليها الدستور الكويتي، وبنفس الوقت فإن هذا الدور غير مسموح له أن يتجاوز مساحة المناورات السياسية المسموح بها من قبل أمير البلاد وأقطاب الأسرة الحاكمة الممثلين بالسلطة (ولي العهد، رئيس الوزراء).

٣. المتغيرات المؤثرة على صناعة القرار السياسي في الكويت:-

أ. المتغيرات الداخلية:-

تخلو الساحة السياسية الكويتية من وجود أي نوع من التشكيلات الحزبية، وتسيطر التجمعات والمجموعات التي تمثل التيارات السياسية والاقتصادية والطائفية المختلفة على الساحة حالياً، وهناك العديد من الأسباب التي أدت إلى غياب الأحزاب السياسية، منها اعتقاد الحكومة الكويتية بأن السماح بتشكيل أحزاب سياسية منظمة في البلاد سيؤدي إلى إفساح المجال أمام القوى الخارجية لمد نفوذها إلى داخل البلاد، كما تعتبر تقاليد المجتمع الكويتي أن الأحزاب السياسية ما هي إلا وسيلة لإحداث الفرقة والشتات بين أفراد المجتمع، وانطلاقاً من تلك الأسباب لم تنشأ أحزاب سياسية، ونشأت في المقابل جمعيات وأشكال تنظيمية أخرى تمثل مختلف التيارات والتوجهات السياسية^(٥٣)، ويمكن حصرها في ما يلي:-

أولاً: المنبر الديمقراطي: وتشكل هذا الائتلاف من اندماج عدة جمعيات قومية عربية وليبرالية مثل (التجمع الوطني، حركة القوميين العرب، كتلة



الشباب الوطني) في الثاني من آذار/مارس ١٩٩٢، ومن أبرز أعضاؤه (جاسم الكطامي، احمد الخطيب).

ثانياً: الحركة الدستورية الإسلامية (حدس): وهي الجناح السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت، وتم الإعلان رسمياً عن ميلاد الحركة الدستورية الإسلامية في الثلاثين من آذار/مارس ١٩٩١، ومن أبرز أعضاؤها (حمود حمد الرومي).

ثالثاً: كتلة العمل الشعبي: وتضم مختلف الوان الطيف السياسي والعرقي والاجتماعي والديني في الكويت، كما تضم أيضاً بعض أصحاب النفوذ وأعضاء برلمانيين سابقين، ومن أبرز أعضاؤها (احمد السعدون، مسلم البراك).

رابعاً: التجمع الإسلامي: تتشكل هذه المجموعة من العناصر الإسلامية السلفية المعتدلة، وظهرت إلى الوجود لأول مرة في تاريخها خلال المرحلة التي سبقت الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٨١، ومن أبرز أعضاؤه (احمد الدعيح).

خامساً: التحالف الإسلامي الوطني: يمثل التحالف الوطني الجناح الشيعي داخل التيار الإسلامي في الحياة السياسية الكويتية، وتم تأسيسه في عام ١٩٦٣، ومن أبرز أعضاؤه الشيخ حسين المعتوق.

سادساً: التجمع الدستوري: وهو تجمع سياسي يحظى بدعم كبير من الأسرة الحاكمة ورجال القبائل النافذين، وعرف هذا التجمع بتبنيه الواضح للبرامج والرؤى المدافعة عن التجار ورجال الأعمال، وهو ما يبرر سبب تسميته من قبل البعض بـ "مجموعة الغرف التجارية"، ومن أبرز أعضاؤه (خالد الحسن).

سابعاً: المستقلون: برز المستقلون كعناصر مؤثرة في الساحة السياسية الكويتية، لكن دون أن يكون لهم تنظيم محدد يضمهم، وتتغير برامج المستقلين وأولوياتهم مع تغير الدورات البرلمانية، وشكل النهج المستقل ملاذاً



مناسباً ومركز جذب قوياً لأولئك الذين لا يرغبون في الالتزام في البرامج السياسية المطروحة على الساحة^(٥٤)، ومنهم (عبدالله راعي الفحاء، جمال العمر، طلال العيار).

لاشك في أن هناك رغبة شعبية خليجية واضحة في المشاركة السياسية، أو في المزيد منها، وتختلف استجابة الحكومات لهذه الرغبة من دولة خليجية إلى أخرى، وقد كشفت التجارب إن استجابة دولة ما لهذا التطلع الشعبي، وقيامها بتلبية هذه الرغبة، أو تلبية جزء منها، كثيراً ما يكون له صده لدى حكومات الدول الأخرى^(٥٥)، ففي الحادي عشر من آب/أغسطس ٢٠٠٣ قام مثقفون وأستاذة جامعات كويتيون بصياغة عريضة قدموها إلى السلطات الكويتية وحملت توقيع أكثر من (٥٠) شخصاً، بينهم وزراء سابقون وبرلمانيون ورجال أعمال ونشطاء سياسيون، وطالبوا فيها بإعادة النظر في دستور البلاد الذي يجري العمل به منذ (٤٠) عاماً، وطالبت العريضة بضرورة أن تتم تلك الخطوة في إطار مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي تحتاج إليها الكويت، كما نادى الموقعون بضرورة أن يعطي الدستور الجديد هامشاً أكبر للحريات والمشاركة الشعبية في الحياة السياسية^(٥٦).

وفي خطوة أخرى طالبت الحركة الدستورية الإسلامية التي تعد احد اكبر التجمعات الإسلامية في الكويت بصياغة نظام قانوني جديد يقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، وكانت الحركة قد وضعت هذا الأمر في قمة الأهداف التي تضمنها برنامجها الذي خاضت به الانتخابات البرلمانية في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، ووجهت الحركة بياناً إلى قادة دول مجلس التعاون في اجتماعهم في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ طالبت فيه بتوسيع المشاركة الشعبية في الحكم والثروة دون تباطؤ ومكافحة الفساد السياسي والأخلاقي والمالي في أجهزة الحكم والمجتمع دون تمييز أو محاباة^(٥٧).



أن المعادلة السياسية الداخلية في الكويت يمكن وصفها أنها معادلة تتكون من طرفين، الطرف الأول مجلس الأمة وتوجهاته الإصلاحية، إما الطرف الآخر من المعادلة فهو الحكومة متمثلة بالعائلة الحاكمة، ومدى المرونة وحجم التنازلات التي من الممكن أن تبديها هذه الحكومة من مصالحها المادية أو السياسية.

ب. المتغيرات الخارجية:-

يمكن للمتتبع لسياسة الكويت الخارجية منذ استقلال البلد عام ١٩٦١ ولغاية الآن تحديد العوامل الخارجية المؤثرة على صناعة القرار السياسي الكويتي، بعوامل دولية متمثلة بالتأثيرات الأمريكية والأوروبية، وعوامل إقليمية متمثلة بدول مجلس التعاون الخليجي العربية والعراق وإيران، حيث لم تخرج أية مسألة سياسية مهمة للكويت (على الصعيد الخارجي) عن إطار تلك العوامل المذكورة، وكانت علاقات الكويت بتلك الدول هي التي ترسم معالم السياسة الخارجية الكويتية.

ترتبط الولايات المتحدة الأمريكية مع دول الخليج العربية والكويت إحداها بعلاقات إستراتيجية سياسية واقتصادية وعسكرية، لكن في السنين الأخيرة حاولت أمريكا أن تفرض على تلك الدول بما فيها الكويت تطبيق قيم توسيع الحريات، والمشاركة الشعبية في الحكم، ونمو مؤسسات المجتمع المدني، لكن النتيجة هي استجابات متواضعة من حكومات هذه البلدان بقدر الدعوات الأمريكية الخافتة لتطبيق هذه القيم، وروجت تلك الحكومات ودعمت الرأي القائل بأنها دعوات لتنفيذ قيم غريبة على المجتمعات الخليجية، بل يذهب البعض إلى وصف أهل الخليج بأنهم غير مستعدين



لفهم مغزى الديمقراطية، والحريات السياسية، وحقوق المرأة^(٥٨)، ومن المعتقد أن مصالح أمريكا في المنطقة وبخاصة في الكويت أكبر من أهمية تطبيق تلك المفاهيم المذكورة بالنسبة لأمريكا، وبالتالي ستقوم أمريكا باستخدام هذه القيم للابتزاز السياسي فقط، وستبقى هيكلية العلاقات الكويتية- الأمريكية مثل ما هي متينة وإستراتيجية.

أن الحوار الخليجي- الأوروبي بديلاً من الحوار العربي - الأوروبي الذي مني بالفشل لعدم اتفاق الجانبين على مضمونه ومنطلقاته، حيث أراد الأوروبيون حصره في المجال الاقتصادي، بينما رأى العرب أن الحوار يجب أن يشمل الجوانب كافة، ولا سيما الميدان السياسي، لما لأوروبا من نفوذ وقدره على التأثير في قضايا المنطقة، وقد أصر الأوروبيون على رأيهم الذي رفضه العرب وقبله الخليجيون، مما أدى إلى نمو مشروعهم وتراجع المشروع العربي في الحوار مع أوروبا، وبالتالي فأن التعاون الخليجي- الأوروبي كان مثمرًا لدول المجلس (ومنها الكويت) على المدى البعيد، وطالما كانت دول أوروبا إلى جانب الكويت في قضاياها الخارجية المهمة، وهو ارتباط صب في صالح أمن الكويت أيضا كما حدث في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١^(٥٩).

نقل مجلس التعاون الخليجي^(*) منطقة الخليج من العمل الفردي إلى العمل الجماعي، وقد أكد النظام الأساسي لمجلس التعاون في ديباجته على

(*) مجلس التعاون لدول الخليج العربية هي منظمة إقليمية عربية مكونة من عضوية (٦) دول تطل على الخليج العربي هي السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عُمان ومملكة البحرين، تأسس المجلس في ٢٥ آيار/مايو ١٩٨١ بالاجتماع المنعقد في أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مظلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) دولا مرشحة للحصول على عضوية المجلس الكاملة



تنسيق السياسة الخارجية للدول الأعضاء^(٦٠)، والتعاون الخليجي كان قائماً بالفعل منذ أمد بعيد، وقد تحول من التعاون المفروض من خلال بريطانيا لتسهيل وجودها في المنطقة، ومن خلال التعاون التكافلي والمساعدات بين دول الخليج، إلى تعاون مؤسسي من خلال اتفاقيات ثنائية وجماعية، وهو تعاون لم ينقطع، وإن كانت وتيرته قد زادت بعد اكتشاف النفط، واستقلال دوله، وبعد أن أنهت إنجاز البنية التحتية لمشروعاتها التنموية^(٦١)، وللكويت الكثير من المواقف السياسية التي تتدرج ضمن إطار التضامن الخليجي، وأن الرؤية الكويتية للتعاون الخليجي تركز على التعاون الاقتصادي، ثم التعاون الثقافي والاجتماعي، ودعت الكويت في محافل خليجية وفي مناسبات عديدة إلى بناء قاعدة اقتصادية مشتركة قوامها المؤسسات المالية والاستثمارية والصناعية لتكريس صيغة اقتصادية خليجية جديدة تؤثر في السياسة الدولية^(٦٢)، وقد عقدت الكويت بالفعل عدة اتفاقيات مع دول الخليج العربية في هذا المجال، منها:-

أولاً. اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت وعمان عام ١٩٧٢.

ثانياً. اتفاقية التعاون الاقتصادي والتربوي بين الكويت والبحرين في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٧٣.

ثالثاً. اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والإمارات في ٢٥ تموز/يوليو ١٩٧٣.

رابعاً. اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الكويت والسعودية في ١٢ آذار/مارس ١٩٧٥.

خامساً. اتفاقية التعاون الاقتصادي والثقافي بين قطر والكويت في عام ١٩٧٨^(٦٣).

حيث يمتلك كل من **العراق واليمن** عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية.



كانت لإيران ولاتزال أطماع تاريخية في منطقة الخليج العربي، وسوف تستمر إيران في استثمار مكاسبها التي قربتها من الكويت نظير مواقفها في حرب الخليج الثانية التي اندلعت أثر دخول العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، وصمتها حيال بدايات الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، من دون أن تتنازل عن موقفها الداعي إلى إبعاد القوى الأخرى عن الخليج^(٦٤)، وستظل العلاقات الكويتية- الإيرانية محكومة بتوجهات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، أكثر من رغبة الكويت نفسها، وصانعو السياسة الكويتية لا ينكرون أن إيران هي حجر الزاوية الثابت في معادلة الأمن الخليجي، وما جهود الولايات المتحدة الأمريكية للاقتراب من إيران سلباً أو إيجاباً إلا إقرار بدورها الإقليمي^(٦٥)، وأن علاقة الكويت بإيران لا تختلف عن مثيلاتها من العلاقات الخليجية- الإيرانية، والتي تحاول في الآونة الأخيرة بأن يكون موقفها اتجاه إيران خارج التنظير السياسي الأمريكي في المنطقة (على الأقل في العلن)، وأن يبنى هذا الموقف على قاعدة المصالح المشتركة وعدم التدخل بالشئون الداخلية للبلدان، والكويت من بين الدول الخليجية التي تدعو للتقرب أكثر من إيران، منطلقة من إيمانها بأن المواجهة والتضاد ستؤدي حتماً بإيران إلى اتخاذ مواقف وإجراءات تخل بالوضع الداخلي لهذه البلدان باستثمار النفوذ والتأثير الإيراني فيها المرتكز على المواطنين الخليجين ذوي الأصول الإيرانية، كم أن الدول الخليجية تعلم جيداً بأن أمريكا لا تستطيع حمايتها وتجنبيها مثل تلك الأوضاع إذا حدثت وكما حصل في العراق أبان الاحتلال الأمريكي.

اتسمت العلاقات الكويتية- العراقية ولفترة طويلة من تاريخها بعدم الاستقرار، ولعل سبب ذلك يعود إلى الشعور المتوارث للعراقيين (حكومات ومواطنين) وعلى اختلاف الأنظمة السياسية بأن الكويت جزء من العراق، وللعراق شواهد التاريخة وحججه الموضوعية التي تدعم هذا الاعتقاد،



والتأثير العراقي في الكويت قديم، في الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والأدبية، لاسيما في العهدين الملكي والجمهوري الأول، ومن أبرز المشاكل التي واجهت هذه العلاقات قضية الحدود بين البلدين، والتي كانت سبباً أيضاً إلى جانب أسباباً أخرى خلف الاجتياح العراقي للكويت عام ١٩٩٠، والذي أدى إلى قطع العلاقات بين الجانبين، فضلاً عن أنه أضاف المزيد من المشاكل بينهما، وكرس من التباعد والخلاف بين الطرفين، وأسهم بشكل مباشر في إثارة التوتر والعداء بين البلدين^(٦٦)، ولكن المتابع للموقف الكويتي من المتغيرات السياسية التي شهدتها الساحة العراقية منذ الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، يجد أن هذا الموقف كان واضحاً منذ بداية الحرب، من خلال الدعم اللوجستي الكبير الذي قدمته الكويت للقوات الأمريكية أبان حربها على العراق واحتلالها له، وبعد الاحتلال الأمريكي، أعربت الكويت عن دعمها وتأييدها للحكومات العراقية التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣، وقيام رؤساء هذه الحكومات بزيارة الكويت، بهدف تعزيز علاقات البلدين، فضلاً عن استضافتها ومشاركتها في كثير من المؤتمرات والاجتماعات لدول جوار العراق التي عدت لدعم ومساعد العراق في محاوله لإعادة الأمن والاستقرار إليه، وتمكينه من تجاوز أوضاعه الراهنة، كما شهدت الساحة العراقية نشاط بعض الشركات الكويتية في مجالي الاتصالات والطاقة، بهدف تعزيز علاقات البلدين الاقتصادية، مع ذلك ورغم التطور الذي شهدته العلاقات بين البلدين بعد عام ٢٠٠٣، فإنها لا تزال تعاني من تراكمات المرحلة السابقة في ظل وجود واستمرار القضايا العالقة بينهما، لاسيما قضايا الحدود والديون والمفقودين^(٦٧)، من المؤكد أنه ما أن يتعافى العراق من ما هو فيه من تداعيات الاحتلال الأمريكي، ويستعيد مكانته الإقليمية التي تناسب حجمه وتاريخه، فإن الكويت ستشهد معاودة للتأثير العراقي فيها وبمختلف الجوانب.



خاتمة واستنتاجات:-

سلط البحث الضوء على آلية صناعة القرار السياسي في الكويت، حيث تناول المحور الأول من البحث تبيان نشأة وتطور العمل السياسي في الكويت، موضحاً الأحداث التاريخية المهمة التي أدت إلى تأسيس دوائر صنع القرار الحالية، أما المحور الثاني فقد أستعرض الإطار الدستوري لصنع القرار السياسي في الكويت، وشمل توضيح الصلاحيات والدور الذي منحه دستور الكويت لهياكل صنع القرار السياسي الفاعلة (الأمير، ولي العهد، رئيس الوزراء، مجلس الأمة)، في حين ذهب المحور الثالث إلى توضيح المتغيرات المؤثرة على صناعة القرار السياسي في الكويت، الداخلية والخارجية، وبخاصة تلك التي تسهم في رسم السياسة الكويتية وتفسر اتجاهاتها، ولقد خلص البحث في سياق تناوله لهذا الموضوع إلى جملة من الاستنتاجات سيتم طرحها في الفقرات التالية.

لم تستفد الحياة السياسية في الكويت الشيء الكثير من المرحلة التي كانت فيها تتبع للدولة العثمانية، حيث أن مدة الهيمنة البريطانية على الكويت أغنت تلك الحياة، وكان تحفيز البريطانيين ومشورتهم لشيوخ الكويت الدافع الأكبر للتطور السياسي في الكويت، كما ظهر أن البعد التاريخي له الأثر البالغ في تحديد دوائر صنع القرار السياسي في الكويت، وأن الأسرة الحاكمة (آل الصباح) سمحت وشجعت نمو العمل السياسي في الكويت (مضطرة أحياناً وفي أحيان متطوعة)، لكنها لم تفرط في أي عهد بنفوذها ومكانتها السياسية المستمدة من الحق التاريخي لتلك الأسرة، والذي تم تركيزه دستورياً في صلاحيات أقطاب الأسرة الحاكمة (الأمير، ولي العهد، رئيس الوزراء).

بالرغم من دستور الكويت يعد علامة مميزة للحدثة السياسية مقارنة بالمنطقة، لكن يؤخذ عليه جموده واشتراطه لمتطلبات صعبة يجب توافرها



للتعديل، بينما يعتقد أن عملية تنقيح الدستور أصبحت ضرورة ملحة لكل أطراف العملية السياسية بما فيها الأسرة الحاكمة التي وضعت لرموزها (الأمير، ولي العهد، رئيس الوزراء) صلاحيات ما عادت تتلاءم مع روح العصر وتطور التناول السياسي، وبنفس السياق يؤخذ أيضاً على الدستور مرونته المفرطة ببعض الأمور ومنها استجواب الوزراء، حيث بإمكان عضو واحد من مجلس الأمة طلب وتنفيذ الاستجواب، مما جعل تلك الصلاحية أداة للتهديد والابتزاز السياسي، وبالتالي تعطيل الأداء الحكومي وتأخير الإصلاحات وتطوير الخدمات المقدمة، وبخاصة عندما تكون أغلب مواضيع الاستجوابات غير مهمة ولا تعني شيئاً لكثير من الكويتيين، وأن أداء مجلس الأمة وفاعليته يعتمد على نوعية أعضائه في كل دورة، فأما أن ينحى باتجاه التصادم مع الحكومة أو المهادنة.

أن انعدام وجود الأحزاب في الكويت يحصر المتغيرات الداخلية المؤثرة على صناعة القرار السياسي بالتيارات التي تتبلور في مجلس الأمة عقب كل انتخابات، والتي طالما عكست المزاج السياسي للمجتمع الكويتي على اختلاف المسافة بين تلك التيارات وبين الحكومة والأسرة الحاكمة، أما المتغيرات الخارجية المؤثرة فهي عبارة عن مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية التي أصبحت شبه ثابتة في تاريخ السياسة الكويتية المعاصرة، متمثلة بالعاملين الأمريكي والأوروبي دولياً، ودول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق إقليمياً.



Policy Making In Kuwait

Wathiq Mohammed Barrak

*Political and Strategic Studies dept. Regional Studies Center, Mosul
University*

Abstract

The inherited traditions in Kuwaiti society contributed to draw the signs of political operation and the mechanism of decision making. The constitution of Kuwait represented, since it has been adopted early 1963, a huge social and political turning point in Kuwait, that but citizens within a permitted extent of freedom, justice and real citizen ship. Also, the constitution gave the parliament (nation council) wide authorities on condition not exceeding the allowed range of political moving and maneuver by Emir and the ruling family. The actions of parties are for bidden in Kuwait, against, the constitution admitted to form societies and unions. Thus political blocs that of private policies and thoughts, appeared inside the Kuwait nation council during successive parliament practices. Beside, foreign regional and international factors which almost has steady impacts on contemporary political decision in Kuwait.



المصادر والهوامش

- (١) مشرف وسمي محمد الشمري، سياسة الكويت الخارجية في المنطقة العربية "١٩٦١-١٩٨٣"، رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، ١٩٨٤، ص ٣٤.
- (٢) قدرى قلعجي، النظام السياسي والاقتصادي في دولة الكويت، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٧٥، ص ٩.
- (٣) عبدالمجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، دراسات عن الكويت والخليج العربي، مكتبة نهضة مصر، ط١، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٣٤٥.
- (4) Zahra Freeth, Kuwait Was My Home, First Published, George Allen & Unwin, 1956, London, P 26.
- (٥) عبدالمجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، المصدر السابق، ص ٣٤٦.
- (6) John Marlowe, The Persian Gulf in The Twentieth Century, First Published, Cresset Press, P 24.
- (7) R. D. Cornwell, World History in the Twentieth Century, First published, Longmans, Green & Co Ltd, 1969, London, P 194.
- (8) H. R. P. Dickson, Kuwait and her Neighbours, First Publishe, George Allen & Unwin, 1956, London, P 137.
- (٩) قلعجي، المصدر السابق، ص ١٥.
- (١٠) (الكويت تاريخاً وجغرافياً)، مقالة منشورة على موقع مجلة (العربي) الكويتية في شبكة المعلومات الدولية ومتاحة على الرابط:
http://arabi/common/Kwait/KUWAIT_1.htm
- (11) Mordechai Abir, (Oil, Power and Politics), First Published, (Frank Cass & Co Ltd, London, 1974), P 8.
- (١٢) عبدالمجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، المصدر السابق، ص ٣٤٦، ص ٣٤٧.
- (١٣) المعلومات متاحة على موقع مجلس الأمة الكويتي في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:-
<http://www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=159>
- (١٤) عبدالمجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، المصدر السابق، ص ٣٤٩ - ٣٥١.
- (١٥) المعلومات متاحة على موقع مجلس الأمة الكويتي في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:-
<http://www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=160>
- (١٦) عبدالمجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، المصدر السابق، ص ٣٥١.
- (١٧) المصدر نفسه، ص ٣٥١، ص ٣٥٢.
- (١٨) ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦، ص ٥٣.



- (١٩) قلعجي، المصدر السابق، ص ٤١.
- (٢٠) عبدالمجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، المصدر السابق، ص ٢٥٣.
- (٢١) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٧١، ص ٣٠٩.
- (٢٢) المعلومات متاحة على موقع مجلس الأمة الكويتي في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:-
<http://www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=161>
- (٢٣) قلعجي، المصدر السابق، ص ١٩.
- (٢٤) عبدالعزيز الرشيد، المصدر السابق، ص ٣١٠.
- (٢٥) عبدالمجيد مصطفى وعثمان فيظ الله، المصدر السابق، ص ٢٥٦.
- (٢٦) عبدالعزيز الرشيد، المصدر السابق، ص ٣١١.
- (٢٧) المعلومات متاحة على موقع مجلس الأمة الكويتي في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:-
<http://www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=162>
- (٢٨) واثق محمد براك، الأزمة بين الحكومة والبرلمان في الكويت.. جذورها وتداعياتها، نشرة (تحليلات إستراتيجية)، العدد ٣٨، (مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨).
- (٢٩) قلعجي، المصدر السابق، ص ٤٣.
- (٣٠) المصدر نفسه، ص ٥١.
- (٣١) المعلومات متاحة على موقع مجلس الأمة الكويتي في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:-
<http://www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=163>
- (٣٢) قلعجي، المصدر السابق، ص ٥٢.
- (٣٣) نفس المكان.
- (٣٤) المصدر نفسه، ص ٥٣.
- (٣٥) الشمري، المصدر السابق، ص ٩٤.
- (٣٦) المعلومات متاحة على موقع مجلس الأمة الكويتي في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:-
<http://www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=8#>
- (٣٧) قلعجي، المصدر السابق، ص ٥٥.
- (٣٨) الشمري، المصدر السابق، ص ٩٥.
- (٣٩) قلعجي، المصدر السابق، ص ٥٣.
- (٤٠) محمد العلي، (السلطة التنفيذية في الكويت)، مقالة منشورة في شبكة المعلومات الدولية ومتاحة على
 الرابط:-
m-aou4.com/Data/Lessons/GR131/part3.doc



(٤١) سعد الشمري، (أمير الكويت يحسم اليوم قضية فصل ولاية العهد)، مقالة منشورة في صحيفة (الشرق الأوسط) السعودية، العدد ٨٩٨٨، ٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٣.

(٤٢) براك، المصدر السابق.

(٤٣) مشرف الشمري، المصدر السابق، ص ٩٦.

(٤٤) المعلومات متاحة على موقع مجلس الأمة الكويتي في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:-

<http://www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=8>

(٤٥) الأوبك (OPEC): منظمة الدول المنتجة للنفط، وهي منظمة عالمية تضم (١٢) دولة هي (العراق، الجزائر، ليبيا، السعودية، الكويت، قطر، الإمارات، فنزويلا، الأكوادور، نيجيريا، انغولا، إيران)، تأسست في بغداد عام ١٩٦٠، مقرها في فيينا، تعتمد دول المنظمة على صادراتها النفطية اعتمادا كبيرا لتحقيق مدخولها، ويعمل أعضاء الأوبك لزيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية، تملك الدول الأعضاء في هذه المنظمة ما يتراوح بين ثلثي و ثلاثة أرباع الاحتياطي العالمي من النفط.

- الأوبك (OAPEC): منظمة الدول العربية المصدرة للنفط، وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعمق التعاون الاقتصادي بين أعضائها في مجال النفط، أنشئت المنظمة باتفاقية أبرمت في ٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ ببيروت بين كل من: دولة الكويت، والمملكة العربية السعودية، والمملكة الليبية آنذاك، واتفق فيما بين هذه الدول على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة، ثم عدلت الاتفاقية المنشئة للمنظمة؛ كي يفسح المجال أمام دول عربية أخرى للانضمام إلى عضويتها، ليرتفع عدد الأعضاء من ثلاث دول ليصبحوا عشر دول وهي (العراق، مصر، ليبيا، الجزائر، سوريا، السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الإمارات).

(٤٦) مشرف الشمري، المصدر السابق، ص ٩٧.

(٤٧) عرفت هذه الأحداث فيما بعد بحرب الخليج الثانية (٢ آب ١٩٩٠ - ٢ آذار ١٩٩١).

(٤٨) مشرف الشمري، المصدر السابق، ص ٩٨.

(٤٩) قلعجي، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٥٠) المعلومات متاحة على موقع مجلس الأمة الكويتي في شبكة المعلومات الدولية على الرابط:-

<http://www.majlesalommah.net/clt/run.asp?id=9>

(٥١) قلعجي، المصدر السابق، ص ٦٩.

(٥٢) براك، المصدر السابق.

(٥٣) أحمد عبدالكريم سيف، ((قوى المعارضة السياسية وأنماط علاقتها بالنظم الحاكمة))، (التقرير السنوي الأول، الخليج في عام ٢٠٠٣)، ط ١، (مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،

٢٠٠٤)، ص ٧٢.

(٥٤) نفس المكان.



- (٥٥) صدقة يحيى فاضل، ((أهم العوامل المؤثرة على العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي))، (التقرير السنوي الأول، الخليج في عام ٢٠٠٣)، ط١، (مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤)، ص٢٢٧.
- (٥٦) احمد عبدالكريم سيف، ((أهم التطورات السياسية- نظرة عامة))، (التقرير السنوي الأول، الخليج في عام ٢٠٠٣)، ط١، (مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤)، ص٣٣.
- (٥٧) المصدر نفسه.
- (٥٨) العجمي، ص ٦٠٧.
- (٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٨٤.
- (٦٠) المصدر نفسه، ص ٤٧٧.
- (٦١) المصدر نفسه، ص ٤٤٧.
- (٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٥٤.
- (٦٣) المصدر نفسه، ص ٤٤٥.
- (٦٤) المصدر نفسه، ص ٦٠٩.
- (٦٥) المصدر نفسه، ص ٦١٢.
- (٦٦) محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، ((الكويت والمتغيرات السياسية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٨))، مجلة دراسات إقليمية، العدد ١٢، (مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨)، ص ٢٢٤.
- (٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٣.